

التنمية المثلى للجزر اليمنية والحاجة لوضع إستراتيجية تنمية متكاملة

الجزر اليمنية تتمتع بتنوع القومات الطبيعية التي تفرض نمط الفكر التخطيطي للاستثمار التنوع بها

التركيز على التنمية المثلى والمستدامة للجزر اليمنية المختلفة والقائمة على الاستعمال الرشيد للتنوع البيولوجي



– تحديد المناطق الأثرية وإسقاطها على الخريطة.

– التعرف على مقومات الجزيرة السطحية.

– تحديد المناطق الصالحة للاستثمار وإسقاطها على الخريطة.

– جمع أية معلومات إضافية مفيدة لوضع المخطط العام للجزيرة.

– وضع المخطط العام للجزيرة General Development (GDP) (Plan) وتحديد استخدامات الأرض (Use) (تحديد المناطق الاستثمارية، المناطق المحمية، المناطق السكنية، شبكة الطرق، مناطق المباني الخدمية ومباني البنية التحتية).

4- إعداد مخططات قطاعية تنظيمية دقيقة Urban Design (UDSD) (Plan for Sector Development) توضح حدود ومساحة المواقع الاستثمارية وتحدد طبيعة النشاط الاستثماري (ترفيهي، سياحي، بحثي، بصني، صناعي) لمختلف المواقع المخصصة للاستثمار سواء كانت هذه الاستثمار في تلك المواقع خاص أو عام وكذا إعداد مخططات تنظيمية لمواقع المباني الخدمية وتحديد مواقع البنية التحتية (الموانئ، مواقف لوسائل النقل البحري، طرق، محطات تحلية مياه، كهرباء ومحطات صرف صحي... الخ).

5- إعداد دراسة الأثر البيئي للأنشطة الاستثمارية المقترحة وعلى ضوء ذلك يتم تحديد المعايير البيئية التي تكفل الاستدامة البيئية للبيئة الطبيعية والبحرية للجزيرة والتي يجب الالتزام بها عند وضع التصميمات وقبل وأثناء التنفيذ وأثناء التشغيل والاستخدام للمشاريع.

6- تحديد طبيعة المدخلات اللازمة لإقامة وإدارة المشاريع الاستثمارية المقترحة على الجزيرة، وتلك المدخلات تشمل في:

□ القوى العاملة المطلوبة (كفاءات إدارية، فنية، عماله ماهرة وغير ماهرة).

□ المعدات والآلات اللازمة.

□ خدمات البنية التحتية المطلوبة.

□ جمع البيانات اللازمة لتطوير المشروعات الاستثمارية مثل توقعات أعداد زوار المنطقة والتوجهات والصفات الديموغرافية والاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية للجزيرة.

□ تحديد مقدار النشاط الاستثماري المقترح وتحديد المقاييس المناسب لتطوير النشاط مستقبلاً وفقاً للدراسات البيئية المتعلقة بتقييم الأثر البيئي وفقاً لمعايير المقاييس والنشاطات الاستثمارية التي يمكن أن تستوعبها البيئة البحرية والبرية في الجزيرة.

7- إعداد دراسات جدوى اقتصادية تفصيلية للمشروعات المقترحة وأقامتها ومن ثم إجراء الدراسات الفنية لكل مشروع يقترح إقامته.

8- إعداد معايير تنفيذية للمشاريع المقترحة وتحديد الأطر والمعايير الخاصة بالتخطيط والتصميم والتنفيذ والإشراف، وعلى ضوء ذلك يتم إعداد مخططات تفصيلية فنية للمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية باستخدام خرائط ورسومات بمقياس رسم مناسب.

9- الترويج للمشاريع المصممة بغرض الحصول على مستثمر لتنفيذها أو دراسة إمكانية تمويل التنفيذ حكومياً أو بالشراكة مع القطاع الخاص بعض المشاريع المصممة لتكون نماذج جذب وتشجيع للاستثمار في بقية المشاريع المقترحة في الجزيرة وعلى الجزر اليمنية الأخرى.

الجزر المستهدفة في المرحلة الأولى

في المرحلة الأولى تم تحديد عدد من الجزر اليمنية يبلغ عددها خمس جزر كجزر مستهدفة للبدء في وضع دراسات وخطط التنمية المثلى لتلك الجزر وذلك بناءً على الدراسات الأولية ومع الأخذ بعين الاعتبار المقومات الاستثمارية والجوانب الأخرى مثل الموقع والمساحة وعدد سكان الجزر المأهولة، البعد عن الشواطئ، الموارد والمقومات الطبيعية والبيئية والحيوية، النباتات النادرة، الحيوانات المتواجدة، الظروف المناخية، أعماق الشواطئ والسواحل الخاصة بكل جزيرة، طبيعة التضاريس... الخ.

والجزر المستهدفة هي: جزيرة حنيش الكبرى، جزيرة ميون، جزيرة جبل عزيز، جزيرة نو حراب، جزيرة سخي

أ- مراحل تنفيذ أعمال الدراسات والمخططات والخرائط الأولية للجزر المستهدفة:

تم تقسيم مراحل التنفيذ للدراسات والمخططات والخرائط للجزر المستهدفة إلى ثلاث مراحل كالتالي:

المرحلة الأولى:

1- الرفع والتوثيق للوضع الراهن لكل الجزيرة:

– رفع خدمات البنية التحتية وتحليل حالتها.

– رفع المناطق السكنية ووضعها وإسقاطها على الخريطة.

– التعرف على تجمعات الصيادين وتحديد مناطقهم.

تعتبر الأنشطة الاستثمارية أحد أهم مفاتيح العمران، والنشاط الاستثماري لا يقوم فقط حيث توجد المجتمعات العمرانية، ولكنه يعتبر – في أحيان كثيرة – نقطة البداية في نشأة المجتمع العمراني الحضاري في المناطق النائية غير المأهولة حيث يقوم النشاط الاستثماري على استغلال الخصائص الطبيعية المائية والبرية والنباتية المتميزة والموارد الطبيعية... وعند بدء نشاط استثماري في مجال معين كالسياحة مثلاً، نجد أن أنشطة أخرى عديدة متكاملة تبدأ في الظهور، مكتوبة ما يعرف بالظهير العمراني للنشاط السياحي.

من هنا فإن التنمية المثلى تقود إلى إقامة مراكز للتوطن والاستقرار، وتعمل على جذب الاستثمارات إلى المواقع المختارة لإقامة مشاريع استثمارية مختلفة، ولما كان حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية هو النمو المتوازن فإن الاستثمار يمكن أن يلعب دوراً أساسياً في تحقيق هذا النمو المتوازن بسبب طبيعته المركبة والتي يشتمل على قطاعات متعددة مثل: السياحة والإقامة، المزارع والترفيه، الصناعة، النقل وإنتاج الأغذية وغيرها كما يقوم الاستثمار في أي من تلك القطاعات بتحقيق جانب هام من جوانب التنمية الاقتصادية ويمثل في خلق فرص عمل للمواطنين.

ونظراً لما تتمتع الجزر اليمنية بتنوع المقومات الطبيعية والتي تفرض نمط الفكر التخطيطي للاستثمار التنوع بها، فحيثما توجد المقومات الطبيعية وتجلي جمال الشواطئ الرملية أو الصخرية والتكوينات الطبيعية يتم تكريس نمط الاستثمار في مجال السياحة البيئية، وحيثما تزداد الأعماق أو تتواجد الشعب المرجانية يتم تكريس نمط الاستثمار في مجال سياحة الغوص وحيثما تظهر المقومات المناسبة لإقامة صناعة خفيفة يتم الاستثمار في هذا المجال وهكذا.

وهنا يجب التأكيد على ضرورة التركيز على التنمية المثلى والمستدامة للجزر اليمنية المختلفة والقائمة على الاستعمال الرشيد للتنوع البيولوجي بما يضمن حفظ التنوع البيولوجي واستعماله المستدام للبيئة الطبيعية والبحرية لمختلف الجزر. وعليه ينبغي القيام بتقييم كامل للأثار البيئية لمشاريع التنمية المختلفة قبل الشروع فيها.

ومن الاعتبارات الشديدة التعقيد والهامة أيضاً وذات المدى الطويل في التنمية المستدامة للجزر اليمنية إشراك السكان المحليين في الجزر المأهولة في عملية التنمية بما يحقق لهم الاستفادة بجزء من الإيرادات الناشئة عن الأنشطة الاستثمارية المختلفة ومنها الاستثمارات السياحية التي ستقام على الجزر المقيمين بها، ويتم ذلك من خلال منحهم فرص العمل أثناء تنفيذ المشاريع مع دراسة إمكانية تأهيلهم للعمل مستقبلاً في الأنشطة الاستثمارية بعد تنفيذها.

في الجزر اليمنية تقوم على أساس تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات مع الاستخدام الأمثل للمقومات الطبيعية الغنية من مصيحات طبيعية وسواحل خلابة وشعاب مرجانية وتجمعات للطيور التي تمتلكها الجزر اليمنية المختلفة. ومن خلال التنمية المستدامة والاستثمار فيها للجزر اليمنية سوف تعمل على استقرار السكان في الجزر الغير المأهولة حالياً وتعمل على زيادة عدد السكان في الجزر المأهولة حالياً.

الخطوط عامة لاستراتيجية التنمية المثلى للجزر اليمنية

1- إنشاء قاعدة معلومات متكاملة عن الجزر اليمنية تتضمن جميع المعلومات الخاصة بالجزر يمكن من خلالها وضع مؤشرات للرؤية المستقبلية لتنمية الجزر اليمنية ضمن برامج التنمية الشاملة للجمهورية اليمنية، وقاعدة المعلومات المطلوبة تتعلق بالجوانب المختلفة ومنها:

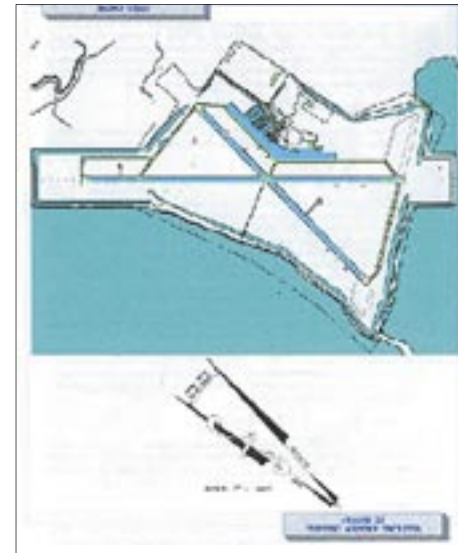
الموقع والمساحة وعدد سكان الجزر المأهولة، البعد عن الشواطئ، الموارد والمقومات الطبيعية والبيئية والحيوية، النباتات النادرة، الحيوانات المتواجدة، الظروف المناخية، أعماق الشواطئ والسواحل الخاصة بكل جزيرة، طبيعة التضاريس... الخ.

2- وضع خطة تنموية شاملة تقسم على مراحل زمنية لجميع قطاعات الجزر اليمنية مع تحديد القطاعات أو الجزر التي سيتم العمل على تنميتها في المرحلة الأولى (نظراً للتكلفة الباهظة) وذلك من خلال تقييم الجزر اليمنية منفردة أو قطاعات الجزر من حيث الأهمية والأولوية وفقاً لمعايير تقييم مختلفة مثل: عوامل الجذب السياحي العالمي التي تحتويها الجزر، أهمية الجزيرة من الناحية السيادية أو من الناحية الأمنية، مساحتها وموقعها وقربها من الشواطئ، تضاريس الجزيرة، نسبة وجود خدمات البنية التحتية في الجزيرة، مقومات الاستثمار المختلفة... الخ.

3- إعداد دراسات مسح ميداني للجزر اليمنية (تقسيم مسح الجزر على

وضع برامج متكاملة للارتقاء بمستوى الترويج لبحالات الاستثمار المختلفة في الجزر

ضرورة استغلال الموارد والخصائص الطبيعية المائية والبرية والنباتية للجزر



من مشروعات الاستثمار المختلفة المقترحة في مختلف القطاعات المقترحة في الجزيرة المستهدفة.

6- وضع برامج متكاملة للارتقاء بمستوى الترويج لبحالات الاستثمار المختلفة في الجزر المستهدفة.

7- قيام الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية بإعداد جزيرة يمنية واحدة ذات أولوية من حيث الأهمية التنموية إعداد متكامل كنموذج يمكن تطبيقه وتوظيفه لتنمية بقية الجزر اليمنية فيما بعد، بحيث يتضمن إعداد الجزيرة المقترحة كنموذج:

1- تحديد أهداف ومقترحات التنمية الشاملة للجزيرة.

2- القيام بالمشح الميداني ورفع المعلومات وتحديد المقومات التي تمتلكها الجزيرة بدقة ليتم بموجبها وضع إستراتيجية المخطط الفيزيائي

المرحلة الثانية:

1- إعداد مخططات قطاعية تنظيمية دقيقة Urban Design Plan (UDSD) (for Sector Development) :

– تصنيف المواقع الاستثمارية توضع حدود ومساحة كل موقع في الجزيرة المستهدفة.

– تحديد طبيعة النشاط الاستثماري الممكن إقامته في المواقع المختلفة (ترفيهي، سياحي، بحثي، بصني، صناعي)

– إعداد مخططات تنظيمية لمواقع المباني الخدمية للجزيرة المستهدفة وتحديد مواقع البنية التحتية (الموانئ، مواقف لوسائل النقل البحري، طرق، محطات تحلية مياه، كهرباء ومحطات صرف صحي... الخ).

2- إعداد دراسة الأثر البيئي للأنشطة الاستثمارية المقترحة في كل جزيرة:

– تحديد المعايير البيئية التي تكفل الاستدامة البيئية للبيئة الطبيعية والبحرية للجزيرة والتي يجب الالتزام بها عند وضع التصميمات وقبل وأثناء التنفيذ وأثناء التشغيل والاستخدام للمشاريع.

المرحلة الثالثة:

1- إعداد دراسات جدوى اقتصادية تفصيلية للمشروعات المقترحة وأقامتها:

– إجراء الدراسات الفنية لكل مشروع يقترح إقامته.

– إعداد معايير تنفيذية للمشاريع المقترحة وتحديد الأطر والمعايير الخاصة بالتخطيط والتصميم والتنفيذ والإشراف.

2- إعداد مخططات تفصيلية فنية للمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية باستخدام خرائط ورسومات بمقياس رسم مناسب.

1- التكاليف الميدانية لإعداد الدراسات والمخططات للجزر المستهدفة:

تم تقدير التكلفة التقديرية للمراحل المختلفة لإعداد الدراسات والمخططات والخرائط الأولية للجزر المستهدفة بمبلغ إجمالي مقداره مليون ومائتين وخمسون ألف دولار أمريكي، تم توزيعها بحسب الجدول المرفق.

